المحاضرة (١١) الاسبوع الحادي عشر

الموازنه العامه:-

١- تعريف الموازنة العامه وسماتها وطبيعتها

أ- تعريف الموازنه العامه:- تعرف الموازنه العامه بأنها خطه تتضمن تقديراً لنفقات وايرادات الدوله خلال فترة قادمه عادتاً ماتكون سنه ويتم هذا العقد في ضوء الاهداف التي تسعى أليها السلطه السياسيه وبناء على هذا التعريف فأن الموازنه العامه ليس اداة محاسبه فقط لتوضيح الايرادات والنفقات العامه للدوله وانما هي وثيقه الصله بالاقتصاد القومي ووسيله منه وسائل الدوله لتحقيق اهدافها .

ب- سمات الموازنه العامه :- هناك سمتان اساسيتان في الموازنه العامه

الاولى :- ان الموازنه العامه تمثل بينات بتنباة أو توقعات ماتنفقه وما تحصل عليه الدوله خلال سنه حيث تتولى هذه السلطه تحديد هذا التوقع او التنبأ قبل عرضه على السلطه التشريعيه عند اذاً فأن بنود النفقات والايرادات حجمها ماهي الا برنامج عمل للدوله خلال الفترة المحدده لها .

الثانية :- هي قيام المجلس النيابيه (البرلمان) في الدول ذات الانضمه الديمقراطيه بأعتماد الموازن اي الموافقه على توقعات او تنبنات السلطة التنفيذيه عن نفقات وايرادات السنه القادمه التي تتولى اعداد الموازنه

ج- طبيعه الموازنه العامه:- لايقتصر التعرف على موازنه الدوله التوقف عند تعريفها ومعرفه سماتها وانما من خلال تميزها عما قد يختلط بها وذلك فأن الموازنه العامه عمل تؤديه السلطة التنفيذيه اعداداً وتحضيراًوتنفيذاً بواسطه هيئتها العامه وبذلك فأن لهذا العمل محتوى مالي (الطبيعه الماليه) ومحتوى قانوني (الطبيعه القانونيه) :

الاولى :- الطبيعه الماليه للموازنه العامة : يتبين من التعريف الموازنه العامه بأنها تقديرات او تنبنات للنفقات او الايرادات العامه خلال فترة قادمه ونقطه الانطلاق هنا هوه تحديد حجم الخدمات التي تتولى الدوله القيام بها خلال الفتره والتي تغطيها الموازنه ومن ثم تقدير الايرادات العامه اللازمه لتغطيه هذه الخدمات ومن ثم تقدير الايرادات العامه اللازمه لتغطيه هذه النفقات .

وتعكس هذه التقديرات عملاً تحليلياً اي تحليل للأنفاق العامه وتحليل للأيراد العام ومكونات لكل منه ومن ثم اختيار المكونات الاكثر ملأمه في كل من الجانب بشكل يتماشى والخطوط الاساسيه في السياسه الماليه بشقيها الانفاقي والايرادي .

محاضرة (١١)

وتحدد التقديرات المذكوره في صور جداول تبين المحتوى المالي للموازنه حيث يضم في جانب تقدير النفقات العامه مع تقسيمها الى انواع الانفاق وكذلك تقدير الايراد العام مع تقسيمه بين انواع الايراد العام .

ان الموازنه العامه تمثل حاله تنبأ تنطوي على بعد زمني يستمر لفتره قادمه هي بالغالب سنه وليس بالضروره ان تكون هذه السنه تقويميه وانما قد تحدد البدايه والنهايه بتاريخ مختلف كما قد تكون الفتره اطول من السنه حيث منه المكتتب ان تغطي تنبئاً حسب ضروف البلد .

الثانيه :- الطبيعه القانونيه للموازنه العامه :- تتولى السلطه التنفيذيه تحضير الموازنه في معضم الدول ثم تعرضها على السلطه التشريعيه لأعتمادها وعند حصول لاالموافقه يصدر بها قانون يعرف بقانون اعتماد الموازنه من اجل ان تمارس السلطه التنفيذيه تنفيذ التغيرات الوارده في الجداول المحاسبيه (الايرادات والنفقات). وقد تنتهز السلطه التنفيذيه احياناً فرصة تقديم الموازنه للسلطه التشريعيه للتصديق عليها فتضيف عليها تشريعات او قوانين جديده مثل فرض الضرائب والرسوم الجديده .

اهمية الموازنه ودورها في الماليه العامه

ازدادت اهميه الموازنه العامه بشكل واسع بحيث شملتى ابعاد سياسيه واقتصاديه واجتماعيه في الدوله على الرغم من اختلاف انضمتها السياسيه ومن النتائج التي ترتب على زيادة الاهميه هذه هو تغير وتطور الموازنه العامه في الماليه الحديثه عما كانت عليه سابقاً لدى مفكري الماليه التقليديه وكالاتي .

١- اهميه الموازنه العامه من الناحيه السياسيه :- الموازنه العامه من الناحيه السياسيه بأهميه كبيره في الدول ذات الانضمه الديمقراطيه وذلك لان اجبار السلطات التنفيذيه تقديم الموازنه العامه للدوله بكل عام الى البرلمان للمصادقه عليها وهذا يعني اخضاعها للرقابه المستمره للبرلمان وتتجلى رقابتها (البرلمان) على اعمال الحكومه من خلال قدرته على تعديل الاعتمادات التي تطلبها او حتى رفضه للموازنه العامه مما يزيد في هذه الدلاله على الاهميه ان التوتر والاضطرابات في البلدان غالباً ماتعود اسبابها الى سوء الضروف الماليه وما يترتب على ذلك من زيادة مطالب المواطنين وتوسع مدى سلطة المشرع فيما يتعلق بالاشراف على الامور الماليه في الدوله .

بشكل عام فأن القوه السياسيه في الدول الديمقراطيه تميل في الغالب الى تركيز السلطه في يد من يملك حق السلطه في يد من يملك حق اعتماد الموازنه (البرلمان) اما الدول غير الدمقراطيه فتتركز السلطه في يد الاجهزه التنفيذيه مما يشكل صعوبه في اخضاع هذه السلطه لرقابه جديه ومؤثره ومن الملاح ضان اعتماد البرلمان للموازنه العامه من شأنه ان يزيد الثقه بماليه الدوله نضراً لخضوع السلطه التنفيذيه لرقابه البرلمان

٢- اهمية الموازنه العامه من الناحية الاقتصادية :-

من المعروف ان هذه الاهميه تزداد كلما اتسع نطاق دور الدوله في الحياة الاقتصاديه حيث تستخدم الدوله الموازنه كأداة لتعديل توزيع الدخل القومي بين الفئاة الاجتماعيه او الطبقات او من خلال استخدام الضرائب وتوجيه النقاد العامه وقد توسع دور الموازنه العامه بشكل كبير في العصر الحديث واصبح دورها في الدول المتقدمه اقتصادياً اكثر توسعاً مقارنتاً بالفتره السابقه حيث اصبح من اهدافها تحقيق الاستخدام الكامل وتعبئه الموارد الاقتصادية بما فيها غير المستغله او المساهمه في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشه .

محاضره (٢٣) الموضوع الثاني عشر

دور الموازنه العامه في مالية الدوله

من النتائج التي ترتب على التطورات الاقتصاديه والاجتماعيه التي حدثت هي تعديلات اساسيه عميقه في فكرة الموازنه والدور المطروح على ماليه الدوله ويتحدد هذا الدور في مفهومين :

أ- دور الموازنه العامه في ضل النضريه التقليديه :-

تميزت النضريه التقليديه كمرحله من مراحل التطور الاجتماعي كدعوه الى عدم تدخل الدوله في الحياة الاقتصاديه والاجتماعيه الا في حدود ضيقه كذلك تأثر المذهب بالحريه الفرديه التي ازدهرت في ضل النظام الاقتصادي الحر وتقوم افكار هذه النضرية على ان افضل الموازنات هي اقلها نفقات ولتوازن كل من الايرادات والنفقات امراً يفرض ضرورة الموازنه السنويه وهذا يعد احد اسباب رفض هذه النضريه لفكرة العجز في الميزانيه السنويه .

ب- تعد الموازنه في ضل النضريه الحديثه :-

لقد توسع دور الدوله في ضل الماليه الحديثه وزياده درجه تدخلها في جميع نواحي الحياة الاقتصاديه والاجتماعيه واصبحت الموازنه ادات رأيسه من ادوات السياسه الماليه التي تستخدمها الدوله لتحقيق اهداف السياسه الاقتصاديه في المعنى الواسع التي طبقت في الاقتصادات الرأسماليه المتقدمه لذى اندثرت اراء النضريه التقليديه نتيجه تغير الضروف التي احاطت بماليه الدوله حيث ازدادت نفقات الدوله بصوره مستمره نتيجه زياده تدخل الدوله في الحياة الاقتصاديه .

ولم يعد الحفاض على توازن جانبي الايرادات والنفقات العامه في الموازنه السنويه معاً وانما اصبح التوازن الاقتصادي والاجتماعي للنقتصاد القومي ككل (التوازن العام) هوا الذي يتأثر بأهتمام السلطه الماليه وليس التوازن المالي والحسابي للموازنه .